A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/42/PV.109
28 March 1988

ARABIC

الدورة الثانية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

- تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف [١٣٦] (تابع)
  (أ) تقرير الامين العام
  (ب) مشروع قرار
- بيان من الرئيس
- تعليق الدورة الثانية والاربعين

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

88-64078/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٥

البند ١٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

(أ) تقرير الأمين العام (A/42/915 و Add.1-3)

(ب) مشروع القرار (A/42/L.48)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة للمتكلم الأخير في المناقشة العامة ، وهو ممثل زمبابوي بصفته رئيسا للمكتب التنسيقي لحركة بلدان عدم الانحياز .

السيد موديننغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، إننا كلنا ممتنون لكم جزيل الامتنان على إعادة عقد الدورة المستأنفة الثانية والاربعين للجمعية العامة للنظر في النزاع الخطير القائم بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة حول التهديد غير القانوني باغلاق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة . وكما نتوقع منكم الآن ، وكما شهدنا في مناسبات عديدة سابقة ، فإن استجابتكم الى التطورات الاخيرة لم تكن مصيبة ومناسبة وحسب ، ولكن كانت كافية وسليمة أيضا . ونعرب عن الشكر لكم ونتطلع الى استمرار توجيهاتكم الرشيدة والفعالة .

في الثاني من آذار/مارس إن الجمعية العامة ، وقد اعتبرت أن هناك نزاعا بين الأمم المتحدة والبلد المضيف بشأن تفسير أو تطبيق اتفاق المقر ، شرعت بالاجماع بقرارها ٢٢٩/٤٢ باء في تطبيق الاجراء القانوني المختصّ بتسوية المنازعات المنصوص عليه في اتفاق المقر . كما أن الجمعية قد خولت ، بموجب القرار ٢٢٩/٤٢ ألف ، الأمين العام بمواصلة جهوده من أجل تطبيق سبل الانتصاف الواردة في البند ٢١ من اتفاق المقر . وفي أعقاب هذا الاجراء من جانب الجمعية ، أبلغ ممثل البلد المضيف هذه الهيئة بأن حكومته ستدرس بعناية الآراء المعبر عنها خلال الدورة المستأنفة ، وأن في نية البلد المضيف ايجاد حل سليم للمشكلة في ضوء ميثاق الأمم المتحدة واتفاق المقر .

Digitized by UNOG Library

يتضح من الرسالتين الواردتين في المرفقين الاول والثاني من تقرير الامين العام - الوثيقة A/42/915/Add.2 - اللتين ارسلتا الى الامين العام وبعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية ، بانه خلافا للتأكيدات التي قدمها ممثل البلد المضيف في ٢ آذار/مارس يبدو ان حكومة الولايات المتحدة لم تأخذ في الاعتبار أيا من الآراء التي اعرب عنها في تلك الدورة المستأنفة . إن "الحل" المعروض ليس مناسبا ايضا ، ولا ما اظهره البلد المضيف من ازدراء بالالتزامات القانونية الدولية .

لقد ابلغ البلد المضيف الامين العام انه سيغلق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية بصرف النظر عما يكون على الولايات المتحدة من التزامات بموجب اتفاق المقر . إن البلد المضيف إذ اختار ان يحظر وجود بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك ، بصرف النظر عن القانون الدولي ، وان يبلغ الامين العام علنا بانه سيتجاهل التزاماته الدولية ، قد تسبب في بالغ القلق لدى المجتمع الدولي .

وفي يوم الاحد الماضي ، الموافق ١٣ آذار/مارس ، أوردت صحيفة "نيويورك تايمز" ما قاله السيد شارلز ج . كوبر مساعد وزير العدل الامريكي ومفاده ان البلد المضيف لن يشارك في الاجراءات المتعلقة بعرض قضية بعثة منظمة التحرير الفلسطينية على هيئة تحكيم أو على محكمة العدل الدولية . وقد تأكد هذا ايضا في الرسالة الموجهة الى الامين العام من البعثة الدائمة للبلد المضيف والتي ذكرت ان الولايات المتحدة تعتقد "إن عرض هذه المسألة للتحكيم لن يخدم اي غرض مفيد" الوثيقة A/42/915/Add.2 ، المرفق الاول).

إن التحدي المتعمد المعرب عنه في رسالة البلد المضيف الموجهة الى الامين العام أمر يدعو الى أشد الأسف . فهو يذكّرنا بالبيان المؤسف الذي ادلى به ممثل بريتوريا في مجلس الامن قبل ايام حيث تحدى هذه المنظمة أن تفعل "أقصى ما بوسعها". وهنا لا يسع المرء الا ان يتساءل عما إذا كان البلد المضيف يتوقع من الامين العام ان يحدد موقفه من الرسالة ومن هذا الموقف . اننا نتوقع من البلد المضيف ان يبدي قدرا من الاحترام للامين العام بوصفه الرئيس الاعلى لهذه المنظمة . ونحن من جانبنا نؤيد

Digitized by UNOG Library

تماما الموقف الذي اتخذه الامين العام واحتجاجه لدى البلد المضيف كما جاء في الوثيقة A/42/915/Add.2 .

إن حركة بلدان عدم الانحياز ممتنة للجهود التي بذلها الامين العام سعيا منه الى ايجاد حل لهذا النزاع وكلنا نعلم ان الامين العام بوصفه المسؤول الاداري الاول عن هذه المنظمة يواجه مهمة جسيمة حيث يتعين عليه ان يوازن بين المصالح والحقوق الفردية ، والصالح العام للمنظمة . ان بلدان عدم الانحياز لعلى ثقة كاملة بقدرته على الاضطلاع بمسؤولياته الشاقة بشجاعة وحكمة . لذلك فاننا نناشد البلد المضيف ان يساعده على الاضطلاع بمهامه الجسيمة بالشرف والكرامة اللذين يتناسبان مع منصبه . فلنتذكر دائما في اتصالاتنا معه ان هذا هو اقل ما يمكن ان نفعله لكي نعرب عن تقديرنا له .

في الرسالة الواردة في المرفق الثاني من تقرير الامين العام أبلغ البلد المضيف منظمة التحرير الفلسطينية بأنها اذا لم تغلق بعثتها يوم الاثنين الماضي ، الموافق ٢١ آذار/ مارس فان " وزارة العدل سترفع فورا دعوى أمام المحكمة الفيدرالية للولايات المتحدة لكفالة امتثال منظمة التحرير الفلسطينية ". وكما نعرف جميعا فان البلد المضيف جاد في تهديده . ومهما يكن من امر ، فنحن من جانبنا لايمكننا ان نقبل اللجوء الى اي اجراءات اخرى لتسوية النزاع ما عدا تلك الاجراءات التي نص عليها اتفاق المقر . ومن الجدير بالذكر ان البلد المضيف لم يبلغ أي أحد بأن اتفاق المقر لم يعد ساري المفعول . ان تلك المعاهدة تنص على الاجراءات التي ينبغي اتباعها عندما ينشأ أي نزاع ، كما هو في الحالة الراهنة . وكجزء من معاهدة لا تزال نافذة لابد من التقيد بتلك الاجراءات . لقد اكدت هذه الجمعية الموقرة بالفعل سريان تلك الاجراءات بأن اتخذت ، في وقت سابق من هذا الشهر ، القرارين ٢٢٩/٤٢ ألف وباء . وحيث ان البلد المضيف لم يلغ المعاهدة فانه ملزم بالتقيد بالاجراءات التي نصت عليها تلك المعاهدة . هذا هو موقفنا وما من بديل أمام الجمعية سوى تأكيده هذا اليوم .

Digitized by UNOG Library

وكما ذكرنا في الماضي فان المسألة لاتزال مسألة تقيد بالقانون الدولي . ولابد لهذه الهيئة الموقرة ان تطالب البلد المضيف بأنه يتعين عليه الوفاء بالتزاماته المنبثقة عن الميثاق واتفاق المقر . والبلد المضيف يعرف تمام المعرفة ان محاكمه ليست هي صاحبة الاختصاص للنظر في هذا النزاع الناشىء عن خرق متعمد لاتفاق المقر . فهذه مسألة يرجع أمر النظر فيها الى المحاكم الدولية والتحكيم الدولي. ان نهج العمل الذي اقترحه البلد المضيف يعتبر خطوة الى الوراء في تطوير القانون الدولي . واذا ما اقدمت الدول الاخرى على اتخاذ مواقف مماثلة فسيعني ذلك العودة بالقانون الدولي الى أيام شريعة الغاب التي كان يعيشها الإنسان الاول . و نناشد البلد المضيف - حتى في هذه الساعة الحادية عشرة - ان يبلغ الامين العام دون تأخير باختياره لمحكّم ، كما يقتضيه الاجراء ذو الصلة بموجب اتفاق المقر .

إن الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة قد اجتمعت في ثلاث مناسبات منفصلة لبحث الموضوع قيد النظر . وقد اتخذت حتى الآن أربعة قرارات . وأمامها الآن قراران بحيث يصبح مجموعها ستة قرارات . ولن يدهش بلدي على الاطلاق اذا انعقدت الدورة مرة اخرى في المستقبل القريب لاتخاذ مجموعة اخرى من القرارات .

ان هذه الاجتماعات التي تعقدها الجمعية العام هي بالطبع جوهرية تماما ، كما اوضحت العديد من الدول الاعضاء في بياناتها التي ادلت بها من على هذا المنبر . وقد اتاحت هذه الاجتماعات الفرصة للمجتمع الدولي للاعراب عن موقفه بصورة واضحة لالبس فيها بأن الاجراء الذي يعتزم البلد المضيف اتخاذه ضد بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة يمثل انتهاكا للالتزامات الدولية التي تقع على عاتق البلد المضيف . وقد تمكنت الدول الاعضاء من مناشدة الولايات المتحدة الوفاء بالتزماتها على نحو يتسم بالمسؤولية . بيد انه لم يغرب عن بال الكثيرين ان تلك الاجتماعات ، التي فرضتها علينا افعال البلد المضيف ، تستنزف المنظمة ماليا . وانه لمن السخرية المحزنة ان نرى ان نفس العضو الذي خطط عن عمد للازمة المالية الراهنة للامم المتحدة بحجب أنصبته المقررة ، وهي بالتالي انصبة واجبة قانونا ، هو ايضا

Digitized by UNOG Library

نفس البلد العضو الذي ترغم اعماله المنظمة الآن على تبديد مواردها المحدودة على هذه الاجتماعات .

ان اعضاء عديدين - من الاصدقاء الحميمين للولايات المتحدة - يحاولون بشدة الوقوف على السبب الذي حمل الولايات المتحدة على التصرف بهذه الطريقة العقيمة . فهل هذا مجرد حادث آخر مناهض للتعددية كان يتوقعه المجتمع الدولي من البلد المضيف كبرهان على عدم استعداده لدفع انصبته المقررة للامم المتحدة ورفضه الامتثال لحكم محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بانشطته العسكرية وشبه العسكرية ضد نيكاراغوا ، واعماله التعسفية الكثيرة التي يقوم بها ضد بعثات الامم المتحدة وموظفيها .

ان البديل الوحيد امامنا هو ان نعتبر اعمال البلد المضيف في هذه المناسبة ليست نتيجة لسياسة ما ، بل من قبيل الصدفة. وهذا لا يدعو الى الارتياح ايضا ، لان اي تصرف شاذ وغير متوقع من جانب دولة كبرى يعتبر ظاهرة مزعجة في العلاقات الدولية . وعندما تكون تلك الدولة هي الولايات المتحدة ، وهي اقوى دولة على وجه البسيطة فإن اثر ذلك التصرف يبلغ أقصى درجات زعزعة الاستقرار حقا .

Digitized by UNOG Library

ولهذا ، من الاهمية بمكان بالنسبة لنا جميعا ان نعرف لماذا تتصرف الولايات المتحدة بهذه الطريقة الكريهة وغير المفهومة . لماذا تسعى جاهدة لتقويض هيبتها ونفوذها على الصعيد الدولي ؟ ما هي المصالح الوطنية التي يمكن ان تخدمها ؟ ان معرفة المصالح الخفية ، حتى وان كانت لا تبرر تصرفها غير المشروع إلا أنها قد تبعث على الارتياح على الاقل لان نعرف ان هناك ، على أية حال ، مبررا وراء هذا التصرف غير المعقول .

لا يستطيع معظمنا ان يفسر او يخمن كنه المنطق الكامن وراء هذا التصرف غير المعقول . هل هو لان المشرعين في الولايات المتحدة يودون فقط إرضاء اسرائيل في سنة تجرى فيها الانتخابات ؟ واذا كان الامر كذلك ، لماذا لم يتمسك وزير الخارجية بحبل الحياة الذي مدته له هذه الجمعية العامة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٨ بدعوة الولايات المتحدة الى اللجوء الى إجراءات التحكيم بشأن هذه المسألة ؟ لقد كان من رأينا جميعا انه باقتراح اللجوء الى التحكيم نتيح لكل فرد وقتا طيبا لتهدئة الحالة كما نقدم سبيلا مشرفا للبلد المضيف للخلاص من هذه الازمة .

ولكن البلد المضيف ، لسبب لا نعرف كنهه ، يرفض سبيل التحكيم . ولقد وصف وزير الخارجية شولتز الإجراء الذي اتخذه الكونغرس على انه "أغبى شيء" يمكن ان يحدث ، وهو على حق تماما في قوله هذا . ولكن لماذا لايسمح وزير الخارجية للمحكمة الدولية وإجراء التحكيم المحدد لتأكيد حكمه السديد هذا ؟ هل يخشى ان يتهمه أبناء بلده - بغير حق تماما ، في رأينا ، - بانه سمح لمحكمة العدل الدولية بإهانة الولايات المتحدة أمام ناظريه ؟ اذا كان الإمر كذلك ، ستكون هذه اذن مسألة مؤسفة تقوم على خطأ مؤسف يزيد من جسامة الخطأ الاصلي بالخضوع لمصالح وطنية أنانية ضيقة .

إن هذه الاعتبارات لا تليق بالولايات المتحدة القوية ، ولن يرحم التاريخ في حكمه على اولئك الذين سمحوا لازمة دولية بالتطور والتعاظم في الوقت الذي كانت متاحة لهم فيه سبل العلاج المشرفة . إننا نضطلع جميعا بمسؤولية جسيمة بالا نسمح لانفسنا بأن ننقاد في غير إرادة الى كارثة . اننا نطالب بالتعقل . ولتكن لدينا

Digitized by UNOG Library

الشجاعة على ان نفعل ما هو صحيح . والولايات المتحدة تدين بذلك لنفسها وتدين بذلك لنا جميعا بوصفها رائدة في العالم . فان تاريخها وتقاليدها ومعتقداتها ودستورها ، كلها قد حدت بالكثير الى توقع أمر يختلف عن التصرف الذي شهدناه حتى الآن . ولهذا نطلب الى الولايات المتحدة ان تكون صادقة مع نفسها بالسماح باستمرار بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد استمعنا الى المتكلم الاخير في المناقشة الحالية .

أود أن أبلغ الاعضاء بأن جمهورية إيران الإسلامية قد أصبحت مشاركة في تقديم مشروع القرار A/42/L.48 .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلمة تعليلا للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار A/42/L.48 . واسمحوا لي بان أذكر الاعضاء بانه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فان بيانات تعليل التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي ان تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد بين (إسرائيل)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المسالة الحقيقية المطروحة على الجمعية العامة هي سلامة هذه المنظمة . وقبل التصويت الذي أجري في ٢ آذار/مارس ، ذكر وفدي على نحو جلي موقفه . وساكرر بإيجاز نقاطه الرئيسية .

لقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية منذ انشائها المنظمة الإرهابية الرئيسية في وقتنا هذا . فقد استهدفت وقتلت بشكل منهجي المدنيين الابرياء . وقامت بتسليح وتدريب إرهابيين من أكثر من ٢٠ بلدا وأرسلتهم في مهام إرهابية في كافة أرجاء المعمورة .

وإن أعمال الإرهاب هذه ليست أعمالا عرضية عابرة . بل هي جزء من سياسة واردة في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية . وترفض منظمة التحرير الفلسطينية المبدأ الاساسي الذي قامت عليه الامم المتحدة : ألا وهو حل الصراعات الدولية بالوسائل السلمية . وينص ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية صراحة في المادة ٩ على أن :

Digitized by UNOG Library

"الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين" .

لا مفاوضات ، ولا تنازلات ، ولا وسائل سلمية : بل القوة والإرهاب وسفك الدماء ، هي الوسائل الوحيدة المستخدمة في سبيل بلوغ هدف منظمة التحرير الفلسطينية . أما ماهية ذلك الهدف بالتحديد فهي مفصلة في المادة ١٩ من ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تنص على ما يلي :

" إن قيام دولة اسرائيل باطل أساسا ، مهما مرّ من زمن"

وتلك دعوة صريحة من أجل تصفية دولة عضو في الامم المتحدة . والحل الذي تبغيه منظمة التحرير الفلسطينية هو التخلص من وجود اسرائيل .

وليس بوسع منظمة التحرير الفلسطينية ان تستند الآن الى ميثاق الامم المتحدة لحماية نفسها في الوقت الذي تتناقض فيه مبادئها المعلنة مع صلب ميثاق الامم المتحدة . وعليه ، فان وفد اسرائيل سيصوت معارضا مشروع القرار A/42/L.48 .

السيد اوكون (الولايات المتحدة الامريكية)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تثير المناقشة ومشروع القرار عددا من القضايا الهامة . ان الولايات المتحدة تفخر بان تستضيف الامم المتحدة ، وقد أخذنا دائما التزاماتنا بموجب اتفاق المقر على نحو جاد . وستواصل الولايات المتحدة ذلك .

لقد أصدر الكونغرس الامريكي في كانون الاول/ديسمبر الماضي قانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٨٧ ، رغم اعتراض الجهاز التنفيذي للحكومة . وبعد النظر الدقيق في المسائل القانونية ، قرر المدعي العام للولايات المتحدة ان هذا القانون ، باعتباره قانونا للولايات المتحدة يقتضي منه ، أن يتخذ اجراء بإغلاق مكتب بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية ، بصرف النظر عما يفرضه اتفاق المقر من التزامات على الولايات المتحدة في هذا الصدد . وبالتالي ، حيث ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تغلق مكتبها ، فقد بادر المدعي العام باتخاذ الإجراءات القضائية أمام المحكمة المحلية الفيدرالية لمطالبتها بذلك . ولن تتخذ الولايات المتحدة خطوات إضافية لإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية الى ان تبت المحكمة في موقف المدعي العام القاضي بأن هذا القانون يقتضي الإغلاق .

Digitized by UNOG Library

تفخر الولايات المتحدة بانها بلد يتمتع بالقوانين والنظام القانوني الواضح المعالم . وقد أجبر النظام القانوني الامريكي المدعي العام على ان يبادر الى إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية . ونفس النظام القانوني يتيح لمنظمة التحرير الفلسطينية كل فرصة لتقديم كل الحجج القانونية ذات الصلة للدفاع عن نفسها قبل اتخاذ الإجراء النهائي . وحتى تقرر محاكم الولايات المتحدة ما إذا كان هذا القانون يقتضي إغلاق مكتب بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية ، تعتقد حكومة الولايات المتحدة انه قد يكون من السابق لاوانه النظر في اللجوء الى التحكيم .

Digitized by UNOG Library

إن الولايات المتحدة تتفهم القلق المعرب عنه في المناقشة والذي عبّر عنه مشروع القرار المعروض علينا ، والولايات المتحدة تعتقد كذلك ان الفقرة ٧ ، التي تمثل خروجا ملحوظا عقيما عن قرارات الجمعية العامة السابقة بشأن هذه المسألة ، لا تضيف شيئا مفيدا الى مشروع القرار . وبالتالي ، ستصوت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار .

إن الولايات المتحدة تبذل حاليا جهودا مكثفة من أجل التوصل الى إجراء مفاوضات سلم في الشرق الاوسط . وقد التزم الرئيس ووزير الخارجية شخصيا بهذه الجهود . وقد اعترفت الولايات المتحدة منذ أمد طويل بأن تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هدف رئيسي في هذه العملية . فلنعمل على أن لا نحيد عن الهدف الهام والتاريخي لتحقيق السلم في الشرق الاوسط بسبب النزاع الحالي حول مركز بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية . ويحدو وفد بلادي الأمل في ألا يتحول الانتباه عن المصلحة الأهم لجميع أعضاء المنظمة في تحقيق تسوية حقيقية وشاملة في الشرق الاوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : استمعنا الى المتكلم الاخير في تعليل التصويت قبل التصويت .

نبدأ الآن عملية التصويت . ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/42/L.48 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندي ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر

Digitized by UNOG Library

القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية

Digitized by UNOG Library

تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار A/42/L.48 بأغلبية ١٤٨ صوتا مقابل صوتين (القرار ٤٢/٢٣٠)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني في الحقيقة لا أستطيع أن أفهم الكلام المزدوج الذي نسمعه في هذه القاعة . لقد أكدت الجمعية العامة الاهمية الحاسمة للإتفاق المبرم بين الامم المتحدة والولايات المتحدة ، بوصفها البلد المضيف ، ومن ثم الترتيبات المذكورة من قبل بشأن عمل أجهزة الامم المتحدة . وقد حثت البلد المضيف على التقيد بالتزاماته القانونية الدولية والامتناع عن اتخاذ أي اجراء لا يتفق مع الفقرة ٢ من القرار . وباستثناء الخوثيين الاحمرين اللذين يوقفان السير نحو السلم - خوثي الولايات المتحدة ، البلد المضيف ، واسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال - أكد المجتمع الدولي برمته من جديد في الفقرة ٢ :

"أن بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة بنيويورك تشملها أحكام الاتفاق المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية بشأن مقر الامم المتحدة ، وأن لمنظمة التحرير الفلسطينية الحق" - واكرر "الحق" -

---

* بعد ذلك أبلغ وفد هايتي الامانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

Digitized by UNOG Library

"في إنشاء أماكن عمل ومرافق كافية للقيام بمهامها وأنه ينبغي تمكين موظفي البعثة من دخول الولايات المتحدة والبقاء فيها للاضطلاع بمهامهم الرسمية" .

وبينما كانت الجمعية العامة توافق على كل ذلك ، استلمنا تكليفا بالحضور من المحكمة المحلية للولايات المتحدة موجها الى بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة ، يعطينا مهلة قدرها ٢٠ يوما وإلا فإن المحكمة سوف تقضي بأن بقاء المبنى الذي عنوانه ١١٥ شرق الشارع ٦٥ في نيويورك أو أية مكاتب أخرى أو أماكن عمل أخرى داخل الولاية القضائية للولايات المتحدة كمكتب أو مقر لمنظمة التحرير الفلسطينية وبعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة يعد مخالفة للبند ١٠٠٣ من قانون مكافحة الارهاب .

ويتصادف أيضا أن هذا المبنى يأوي بعضا من بني البشر . هناك اناس يعيشون فيه . ومن الواضح ان حكومة الولايات المتحدة تريد الآن أن تزيد فورا عدد اللاجئين الفلسطينيين ، بالقاء هؤلاء الناس في عرض الشارع بموجب ما تسميه قانونا تشريعيا . نعم ، ان حكومة الولايات المتحدة تطلب الى المحكمة ان تعلن انه لا يجوز لاحد أن يتلقى اموالا من منظمة التحرير الفلسطينية او اية مجموعة من المجموعات المكونة لها مقابل الابقاء على خدمات التليفون والمنافع الاخرى . وبالتالي تطلب حكومة الولايات المتحدة من شركة التليفون قطع الخطوط عنا . بالطبع ، سنستخدم الحمام الزاجل لحمل الرسائل أو ربما سنرسل اشارات دخانية .

والمخزي اكثر من ذلك أن حكومة الولايات المتحدة تطلب الى المحكمة ان تعلن ان حتى الابقاء على بوليصة تأمين سيكون مخالفا للقانون . وكلنا يعلم أن بوليصات التأمين شيء لا غنى عنه للحياة في هذا البلد .

وهكذا في الوقت الذي نسمع فيه كلاما في هذه القاعة نتلقى تكليفا بالحضور ، سبقته رسالة من المدعي العام ، يقول لنا فيها انه يدرك ان إغلاق بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية يشكل انتهاكا لالتزامات الولايات المتحدة بموجب القانون الدولي . ولكن ، لتغطية نفسه ، يسأل المدعي العام "ماذا عساني أن أفعل" . فهو يقول :

Digitized by UNOG Library

"لقد اختار الكونغرس هنا ، بصرف النظر عن القانون الدولي ، أن يحظر وجود جميع مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية ... بما في ذلك وجود بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة" .

Digitized by UNOG Library

والآن ، ماذا يمكن للمدعي العام المسكين أن يفعل في الوقت الذي تصمم فيه الولايات المتحدة - بصرف النظر عن التزاماتها بموجب القانون الدولي - على اتخاذ اجراء ؟

لقد استمعنا توا الى ممثل الولايات المتحدة - البلد المضيف - وهو يقول لنا إن الولايات المتحدة تفخر باستضافة الامم المتحدة . أي فخر لها في أن تطرد ضيوفها ؟ هذا ما أريد أن أعرفه . إننا لسنا ضيوفا على الولايات المتحدة ؛ إننا ضيوف الامم المتحدة . هل هذه هي الرسالة التي يود أن يرسلها وفد الولايات المتحدة الى العالم : وهي أن الضيوف لا يستحقون أي احترام ؟ وان الامم المتحدة لا احترام لها ؛ وإن القانون الدولي لا يستحق الاحترام ؛ وإن محكمة العدل الدولية لا تستحق الاحترام ؟ هل هذا ما يراه الكونغرس الامريكي ؟ هل لهذا السبب قام شعب الولايات المتحدة الحسن الوفادة بإنتخاب هذه الحكومة : كي تطوف في أنحاء العالم قائلة "إننا لا نبالي ؛ وسنفعل ما يروق لنا بصرف النظر عن التزاماتنا ؟"

لم يعد هذا هو عصر استخدام سياسات القوة . فنحن نعيش في وقت تحترم فيه الالتزامات ويتبع فيه نهج انساني . ففي المقام الاول ، كان الهدف من انشاء الامم المتحدة هو تهيئة ظروف من شأنها أن تكفل احترام الالتزامات الناجمة عن المعاهدات الدولية . إننا لا نشكك في سيادة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالغاء معاهدة مع الامم المتحدة أو الانسحاب منها . فهذا حقها السيادي . لكن يجب أن تُعلم هذه الجمعية العامة بأن الولايات المتحدة لا تود أن تتقيد بهذا الاتفاق بعد الآن .

بعد ذلك يقال لنا أن الولايات المتحدة تقوم حاليا ببذل جهود مكثفة للتوصل الى اجراء مفاوضات للسلم في الشرق الاوسط . فأي سلم تسعى الى تحقيقه في الشرق الاوسط عن طريق تسليح الاسرائيليين بأحدث الاسلحة الفتاكة للتصفية الجسدية للفلسطينيين بسحق عظامهم ؟ وأي سلم تحققه في الشرق الاوسط عن طريق محاولة إخماد صوت الفلسطينيين في الولايات المتحدة ؟ إن للقانون الذي نتكلم عنه أيضا جانبا آخر وهو الجانب الذي يجعل من تعزيز مصالح الشعب الفلسطيني أمرا غير مشروع .

Digitized by UNOG Library

أية ديمقراطية هذه ، عندما يقول ذلك البلد ، الذي يزعم أنه قاعدة الحرية والديمقراطية ، أنه يخشى أن يسمح بأن يكون صوت الفلسطينيين مسموعا وأنه سيصدر تشريعا لخنق صوت مؤيدي القضية الفلسطينية ؟

ما هي الجهود "المكثفة" التي تبذلها الولايات المتحدة من أجل الشرق الاوسط بمحاولة طرد ممثل ذلك الشعب من هذه القاعة ، في الوقت الذي دأبت فيه منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٤٧ على الاسهام قدر الامكان في الجهود الرامية الى تحقيق السلم في الشرق الاوسط ؟

إن المسألة ليست ما ذكره ممثل الولايات المتحدة . وهي لا تتعلق بالمركز القانوني لبعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية . إن المسألة والنزاع يتعلقان بانطباق اتفاق المقر والتزام البلد المضيف - وهو طرف في ذلك الاتفاق - بعملية ، بمك كان أول من اقترحه - على ما أذكر - الولايات المتحدة : اذا نشأ نزاع لجأنا الى اجراء . وهذا الاجراء منصوص عليه في البند ٢١ من الاتفاق . إلا أننا نجد فجأة أن الولايات المتحدة التي اختارت هذا الاجراء تحاول الآن تقويض ذلك الاجراء وإحباطه .

ومتى يفترض بنا أن نلتزم بأمر المحكمة الذي تسلمناه ؟ على وجه التحديد في نفس اليوم الذي حددته محكمة العدل الدولية لعقد جلسة استماع بشأن طلب هذه الجمعية القاضي بأن تقرر محكمة العدل الدولية ما اذا كانت الولايات المتحدة ملزمة بالدخول في عملية التحكيم . ومن أجل إحباط ذلك ووضع الالغام في طريق العدالة ، اختارت الولايات المتحدة ان تقوض كل شيء بمطالبتها بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية .

أؤكد للجمعية أننا لن نتجاهل الامر الوارد الينا من المحكمة المحلية التابعة للولايات المتحدة ، فنحن أبعد ما نكون عن القيام بذلك . لكننا سنقول للمحكمة أن هذا نزاع بين الامم المتحدة والولايات المتحدة ، وأن المحفل الوحيد الذي يمكن فيه تسوية هذا النزاع يرد ذكره في البند ٢١ من اتفاق المقر . وذلك هو الاختصاص القضائي الوحيد الذي يمكن حقا أن يحل المشكلة .

Digitized by UNOG Library

إننا نقترب من ١١ نيسان/ابريل ، وإننا على ثقة من أن الجمعية العامة منتبهة الى أمر نهائي بل حتمي ، وهو أن أحد المدعوين سيحظر عليه أداء مهامه الرسمية . وفي هذه الحالة ، ماذا سيكون دور الجمعية العامة من الدفاع عن الاتفاق وفي الدفاع عن سلامتها وعن مركزها ؟ وفوق كل هذا ، ماذا سيكون دور هذه الجمعية العامة في حماية العملية التي شرعت فيها من أجل تحقيق سلم شامل وعادل في الشرق الاوسط ؟

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : في ضوء الفقرة ٧ من القرار ٢٢٩/٤٢ ألف الصادر في ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ ، والفقرة ١٢ من القرار ٢٣٠/٤٢ المتخذ توا ، وكذلك في ضوء التطورات الاخيرة اقترح أن نشرع في اجراء المفاوضات بغية دعوة الجمعية العامة الى الانعقاد مرة أخرى قبل ١١ نيسان/ابريل عام ١٩٨٨ لمواصلة النظر في البند ١٣٦ من جدول الاعمال .

واذا لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن الامر قد تقرر على هذا النحو .

تقرر ذلك .

تعليق الدورة الثانية والاربعين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : والآن أعلن تعليق الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠

Digitized by UNOG Library